مكتبة البنين
قسم الدوريات

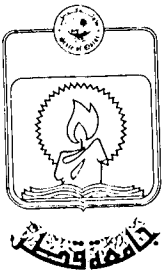

السنة الأولى — العدد الأول

١٤١٠هـ — ١٩٨٩م

«التحضر في المجتمع القطري»

دراسة انثربولوجية لمدينة الدوحة

تأليف

محمد أحمد غنيم

المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، ١٩٨٣م

- مراجعة -

سبيكة محمد الخاطر

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مقدمة :

ان أغلب البحوث التي تناولت دراسة المجتمعات الخليجية قد حددت عامل النفط مؤشراً رئيسياً أدى إلى انتقال هذه المجتمعات من مجتمعات بدوية قبلية إلى مجتمعات حضرية . فقبل اكتشافه كانت معظم القبائل منتشرة في صحراء شبه الجزيرة العربية وهم عبارة عن بدو رحل وهجرتهم للمرعى من مكان إلى آخر هي شبه دائرية من حيث عدم وجود نهاية محددة للحركة فمكان الاستقرار هو في نفس الوقت نقطة حركة لمكان آخر . وقد دفعت ظروف البر الصعبة السكان إلى البيئة البحرية كمصدر غذائي واقتصادي وتجاري في نفس الوقت . وكان نتيجة لازدهار تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج وهجرة القبائل لتعيش على السواحل متخلية عن حياتها القديمة في وسط الصحراء في محاولة لتحسين أوضاعها الاقتصادية ان ظهرت مراكز العمران العديدة والصغيرة الحجم نسبياً في دول الخليج .

وعندما تدفقت عوائد الثروة النفطية دخلت هذه الدول مرحلة التطور الاقتصادي فانعكست آثاره في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعمت النهضة واستقرت أحوال الناس ، وتميزت الفترة التالية لظهور البترول ببعض المتغيرات سواء كانت في نشاطات السكان التي تمثلت في تغير الوظيفة من العمل الرعوي والبحري إلى أنماط ونماذج أخرى من العمل داخل البيئة الحضرية .

وإذا ما نظرنا إلى ذلك في اطار المجتمع القطري نجد أثر ذلك واضحاً عندما نتكلم عن الأوضاع الاقتصادية في قطر وكيف أن الحياة الاقتصادية كانت تقوم فقط على ما توفره البيئة الطبيعية المحيطة بقطر واحترف السكان مهنة الغوص في البحر لجمع اللؤلؤ وصيد السمك . ثم حدث التغير بعد الطفرة التي عاشها المجتمع من جراء ظهور البترول ، حيث تغيرت نشاطات السكان وتغيرت بالتالي البيئة الطبيعية المؤثرة في ذلك النشاط .

وفيما يلي مراجعة لواحد من الكتب التي اهتمت بظاهرة التحضر في المجتمع القطري بسبب ظهور البترول وأثره على تغير البناء المهني وأسلوب الحياة من الأشكال التي كانت تسود في مجتمع ما قبل النفط إلى المجتمع الذي أخذ بأساليب التحضر المختلفة بعده .

عنوان الكتاب هو «التحضر في المجتمع القطري» دراسة انثربولوجية لمدينة الدوحة «والذي صدر في الأسكندرية عام ١٩٨٣م وتمثل الدراسة التي تضمنها الكتاب نتاج بحث منظم قدمه الباحث «محمد غنيم» للحصول على درجة الماجستير من قسم الاجتماع بجامعة الأسكندرية عام ١٩٨١م .

يتكون الهيكل التنظيمي للكتاب من خمسة فصول بالاضافة إلى المقدمة وجداول الدراسة ومراجعها . بدأ الباحث كتابه بمقدمة أوضح فيها أن الاهتمام بالانثربولوجية الحضرية وهي فرع من فروع الأنثربولوجيا قد حظيت بالعديد من الدراسات على المستوى العالمي في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية إلا أن هذا الفرع الحديث من الأنثربولوجيا لم يحظ بمثل ذلك الاهتمام في البلدان النامية وخاصة انها في أشد الحاجة إلى مثل تلك الدراسات وان كانت هناك محاولات علمية رائدة لدراسة المجتمعات العربية إلا أن هناك مجتمعات لا تزال في حاجة إلى دراستها مثل مجتمعات دول الخليج العربي . من هنا جاء اختيار الباحث لدراسة المجتمع القطري لأنه يمثل ذلك النمط التقليدي المتغير في منطقة الخليج ولأن المجتمع القطري دولة صغيرة ومنعزلة نسبياً عن بقية المجتمعات المجاورة ، ولذا فان المجتمع متمايز بعاداته وتقاليده . وحتى يتحقق للباحث الكشف عن صور الحياة الاجتماعية المختلفة التي ظهرت نتيجة لتدفق البترول في عام ١٩٤٩م . ووضع مجموعة من التساؤلات والقضايا هي :-

* التحقق من أن المجتمع القطري لم يتبع في تغيره النمو البطيء المحدد بخط واحد ، بل تطور بصورة طفرية سريعة تغيرت في ظلها الأوضاع الاجتماعية حتى وصلت إلى مرحلة متقدمة .

* مدى بقاء المجتمع القطري متوازناً ومتماسكاً أثناء عملية النمو .
* هل تغيرت نظرة المجتمع القطري إلى المرأة القطرية ، وكيف ساهمت تلك النظرة في تحضر المجتمع .
* ملامح أسلوب الحياة الحضرية التي وجدت بعد حدوث التحضر في المجتمع .
* طبيعة العوامل الرئيسية والمساعدة التي أدت إلى حدوث التغير في اتجاه التحضر داخل المجتمع القطري .

بعد المقدمة استعرض الباحث مفهوم التحضر عند بعض علماء الاجتماع والانثربولوجيا وعرفه بأنه الانتقال من الحياة الريفية أي المعيشة في الريف إلى حياة التحضر أي المعيشة في المدن . ويستخدم مصطلح التحضر للدلالة على تحويل منطقة ريفية بادخال أشكال الحياة الحضرية فيها من البناء وتنظيم أساليب الحياة اليومية . ويكون التحضر إما بانشاء المدن في منطقة كانت حضرية من قبل أو بإعادة تنظيم بيئة قروية . في الحالة الأولى يتم التحضر بنمو المدن الذي يرتبط بادخال أشكال جديدة من الإنتاج والتبادل ومثال ذلك ما يشاهد من تحضر في وسط أفريقيا وسيبيريا . أما في الحالة الثانية فيؤخذ في الاعتبار العمليات المختلفة لتحويل المناطق الريفية إلى المدن بزيادة عدد سكانها وإنشاء أشكال غير زراعية للإنتاج وتوزيع الخدمات العامة .

ويتم التحضر طفرة بادخال وسائل تقنية واقتصادية تؤدي إلى النمو الحضري مثل تصنيع منطقة من المدن كانت من قبل خالية ، وقد يحدث عن طريق الامتداد التاريخي للعمران ابتداء من مراكزه الأساسية الأولى وهو ما يحدث عادة في القرى المجاورة للمدن الكبيرة وذكر مثالاً «لجيرالد بريز» في فصول كتبه بعنوان «التحضر في الدول حديثة النمو عن اختلاف نوع التحضر في البلدان والمناطق حديثة النمو من بلد لآخر» فنجد أن هناك بعض البلدان التي يقل عدد سكانها بينما ترتفع فيها نسبة السكان الحضريين . ويعتقد الباحث أن هذا ينطبق على

وضع مدينة الدوحة في المجتمع القطري فهي مدينة ممتدة يدور حولها المجتمع القطري كله ، ونجد أن بها غالبية السكان في الدولة .

أرى أن الباحث في هذا الفصل أسرف في عرض دراسات نظرية عن التحضر والانثربولوجيا الحضرية لعلماء كثيرين دون أن يخرج باستنتاجات ذاتية تمثل وجهة نظره فيما توصل إليه الآخرون من نظريات. وهذه نقطة تتعلق بطريقة نقل المعرفة أو كيفية التعليم في الوطن العربي حيث ما يزال التركيز على ما يحفظه الطالب من المواد من ناحية الكم يفوق العناية بتدريبه على توليد أفكار جديدة . مع أن الباحث قد استعان بالاطار النظري المأخوذ عن تحليل القضايا العامة في نظرية «لويس ويرث» إلا أنه يؤخذ عليه عدم الاسهاب في شرح هذه النظرية وما ينطبق منها على المجتمع القطري على اعتبار أنها الموجه الأول للبحث ، مع أن هذه النظرية كما يذكر محمد عاطف غيث(١) «اننا لا نجد كتاباً تناول دراسة المدينة أو الحياة الحضرية إلا وتعّرض لنظرية لويس ويرث سواء بالقبول أو بالرفض أو بالتعديل» وكان من المستحسن على الباحث أن يعرض لهذه النظرية بأسلوب آخر وبشيء من التفصيل حتى تتضح للقارىء أبعادها .

يذكر الحسيني أن نظرية لويس ويرث من أشهر النظريات السوسيولوجية ، ففي مقال شهير له نشر في ١٩٣٨م وعنوانه «الحضرية كأسلوب للحياة» ذهب ويرث إلى أن نمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية وأن أساليب الضبط الرسمي في المدينة ما تلبث أن تحل محل أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي القائمة على العرف والتقاليد ويتصل ذلك بظهور الجماعات والثقافات الفرعية المتعددة المتباعدة مكانياً ، وبنمو حجم المدينة تقل فرص العلاقات الشخصية بين سكانها إذ ما تلبث هذه العلاقات أن تتصف «باللاشخصية» والسطحية . معنى ذلك أن العلاقات الاجتماعية في نظر

(١) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٧٥ ، ص٤ .

الحضريين هي مجرد وسائل لتحقيق غايات خاصة وبزيادة تقسيم العمل والتخصص في المدينة تتخذ العلاقات الاجتماعية طابعاً صورياً لا شخصياً مما قد يتطلب ظهور اخلاقيات مهنية للسلوك المهني»(١) .

هذا بايجاز مضمون نظرية ويرث وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة استناداً إلى اعتبارات نظرية وواقعية منها أن التعميمات التي تضمنتها هذه النظرية لا تنطبق على كل المدن المعاصرة . إذ تبدو أكثر انطباقاً على المدن الصناعية وحدها .

وعالج الباحث في الفصل الثاني التفاعل الايكولوجي ، وقدم عرضاً تاريخياً لبدايات الاهتمام بالايكولوجيا . ونظراً لأهمية البيئة والصلة الوثيقة بين الإنسان والبيئة - فالكائن العضوي نفسه ما هو إلا نتيجة لحياة ماضية ، وأورد مثالاً على ذلك دراسة ايفانز بريتشارد عن الدورة الأيكولوجية لدى النوير وهي قبيلة كبيرة بجنوب السودان كنموذج للصلة بين البيئة والكائن الحي . فإن تحرك قبيلة النوير على مدار السنة يطبع حياتهم بتغيرات هامة فهناك مرحلة الخروج من القرية لجمع محصول الذرة وإقامة المخيمات بالقرب من الأنهار حتى تتاح للناس فرصة صيد السمك ، تليها مرحلة استقرار في المخيمات في المناطق التي يتوفر فيها العشب الأخضر ، بعد ذلك تبدأ مرحلة سقوط الأمطار ويصاحب ذلك عودة أفراد القبيلة إلى القرى استعداداً للموسم الزراعي الجديد ، ويصاحب هذه التحركات زيادة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الجماعات القرابية . ورأى أن الدراسة التي قام بها ايفانز بريتشارد عن الدورة الأيكولوجية لدى النوير تتشابه إلى حد كبير مع المجتمع القطري موضوع البحث حيث ارتباط النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع مع الدورة الأيكولوجية السنوية التي يمر بها وهذا ما ناقشه الباحث في موضع لاحق من الكتاب .

---

(١) الحسيني ، المدينة ، دراسة في علم الاجتماع الحضري ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م . ص١٢٦ .

وما قام به الباحث يدل على مدى وعيه واهتمامه في ربط النظريات العامة بواقع المجتمع موضوع الدراسة لأنه من عادة الأنثربولوجي أن يهتم بالظروف والعوامل الجغرافية والبيئية للمجتمع الذي يدرسه بهدف التعرف على إنسان ذلك المجتمع وعلاقته بالظروف والعوامل البيئية المحيطة . فجاء اهتمام الباحث بدراسة الصلة بين الإنسان والبيئة ليرى تأثير النشاط الاقتصادي وهيمنته على مختلف أوجه النشاط الاجتماعي للمجتمع القطري .

وتكلم الباحث أيضاً عن ظروف نشأة مدينة الدوحة ، وذكر أن علماء الأنثربولوجيا والاجتماع ينظرون إلى المدن الخليجية على أنها ظاهرة حديثة في مجتمعات تلك المنطقة . وإذا ما أخذنا في الاعتبار الاطار التاريخي أو النشأة التاريخية من ناحية وبعض المعايير الحضرية التي تستخدم لقياس التحضر من ناحية أخرى نجد أن مدن الخليج تمتاز عن غيرها من المدن العربية والدول النامية بصورة عامة في أنها تطورت بسرعة وتعددت مبانيها وتصميماتها العمرانية فقامت المباني الضخمة والعمارات المتعددة الطوابق والشوارع العصرية بجانب الأحياء التقليدية والمساكن القديمة المشيدة من اللبن ، والممرات الضيقة . ولأن سكان الخليج كانوا يعتمدون على البحر كمصدر هام لغذائهم ، فإنهم عندما كانوا يختارون موضعاً للاستقرار فيه فإنهم كانوا يفضلونه مطلاً على الساحل في المناطق الآمنة .

وحاول الباحث تطبيق هذه الأفكار النظرية على مدينة الدوحة فوجد أنها يمكن أن تتخذ مثالاً للمدن الخليجية المقامة على فتحات الأخوار أو الخلجان . والدوحة هي العاصمة وأغلبية سكان قطر يقطنونها كما أنها ميناء مشهور في الخليج . لكن نلاحظ أن المخططات الحديثة للمدن لم تأخذ في الاعتبار القيم المعمارية التاريخية والجمالية والتي تنبع من تراثنا وحضارتنا الإسلامية والتي كانت متوافرة إلى حد ما في المدينة القديمة بل أحلت محلها عمراناً جديداً .

وانتقل الباحث بعد ذلك إلى شرح عنصر آخر وهو ما يتعلق بتركيب السكان من ناحية الحجم والتوزيع ، وذكر أن النمط القبلي هو النمط السائد في قطر وبقية مناطق الخليج العربي الأخرى وحتى بعد أن استقرت هذه القبائل إلا أنها توزعت على شكل عائلات ممتدة وفي أحياء تخضع لها وتسمى باسمها وكان شيخ كل قبيلة بمثابة رئيسها والعقل المدبر لشؤونها . في نفس المجال أشار إلى أنه قد شهدت العشرون سنة الأخيرة زيادة مطردة في عدد السكان ، ولكي نتعرف على ما حدث خلال تلك الفترة لابد أن نشير إلى الخصائص السكانية ، وهذه الخصائص تتم في ضوء معرفة التحولات السياسية والاقتصادية التي واجهت قطر عندما تم اكتشاف البترول فيها وتم تصدير أول شحنة منه في سنة ١٩٤٩م . ثم حصول قطر على الاستقلال ، واستثمار عائدات البترول في إنشاء الهياكل التحتية اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت أخيراً . كل هذا والاهتمام بالتطوير والتنمية أدى إلى حركة سكانية غير طبيعية ساهمت إلى حد كبير في تغيير الوضع الديمغرافي . وأهم هذه الخصائص هي الهجرة الداخلية المتمثلة في نزوح أهل البادية والتجمعات الاستيطانية المتطرفة داخل الصحراء إلى المراكز الحضرية ، وسياسة الدولة الدائمة لتشجيع البدو على الاستقرار وتوفير كافة الخدمات لهم ، ثم الهجرة الخارجية حيث بدأ يفد على قطر موجات كثيرة من سكان الدول المحيطة وذلك حسب احتياجات المشروعات العمرانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونجد أن تركز المشروعات الصناعية والتجارية والتوسع في الخدمات في المدن والمناطق الحضرية ، أدى إلى نمو سكاني سريع في هذه المناطق . وفي نفس المجال ركز الباحث على تطور حجم السكان تاريخياً قبل اكتشاف النفط وحتى عام ١٩٧٥م وهي آخر إحصائية وقت إجراء الدراسة آنذاك وقدر عدد سكان قطر قبل البترول بخمسة وعشرين ألف نسمة ثم تطورعدد السكان تطوراً ملحوظاً وبلغ سنة ١٩٧٠م مائة ألف نسمة وكان هذا أول تعداد رسمي أجري في شهري ابريل ومايو عام ١٩٧٠م .

ويبلغ سكـان مدينـة الـدوحة العاصمة حوالي ٨٠٪ من مجموع السكان يتمركزون داخل المدينة وفي بقية أنحائها . وحسب تعداد ١٩٧٥م (غير المنشور) يبلغ عدد السكان حوالي ١٨٠,٠٠٠ نسمة . وبلغ معدل النمو السكاني ٨٪ سنوياً .

أرى أن النمو السكاني يرجع إلى زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتطور الخدمات الصحية والوقائية ، كذلك سياسة الدولة الدائمة في توطين البدو في مراكز الاستقرار الحضري ، ثم سياسة الهجرة والتجنس وهذا ما اتفق فيه مع «جهينـة العيسى» عندما أشارت إلى أن الدولة وضعت قانون الجنسية في عام ١٩٦١م وطبق في عام ١٩٦٣م ويعتبر قطري كل من سكن قطر قبل عام ١٩٣٠م وأبناء القطريين سواء ولدوا على أرض قطر أو خارجها هم قطريو الجنسية . أما بالنسبة لتركيب السكان حسب النوع والجنس . لاحظت أن الباحث في الاحصائيات التي شملتها دراسته قد تحفظ على البيانات الخاصة بالتركيب العمري شأنها شأن بيانات السكان عامة حيث تتسم بعدم الدقة وهذا ربـما يرجع إلى ما ذكره «الرميحي» من أن دراسة السكان ، في منطقة الخليج العربي تمثل عائقاً أمام الباحثين المهتمين بمثل هذه الدراسات أو بمعنى آخر أن الاعتـماد على الاحصـائيات السكـانية لبعض منـاطق الخليج العربي مثل قطر والامارات قد لا تعطي نتائج إيجابية تفيد البحث وذلك لأن بعض الاحصاءات غير رسمية وإنـما هي - أرقـام تقديرية - كذلك لأن بعض هذه الاحصاءات خاصة في قطر غير مسموح بتداولها ولأنها غير متوافرة لمدد طويلة من الزمن ولذلك فان التغير في اعداد السكان في منطقة الخليج العربي خاصة في السنوات الأولى من القرن العشرين لا يمكن معرفته على وجه التحديد(١) .

---

(١) محمد غانم الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، منشورات دار الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٥ ، ص٦٢ .

وفي الفصل الثالث شرح الباحث ثلاثة عناصر وهي الأوضاع الاقتصادية والوحدات القرابية والتنشئة الاجتماعية . عندما تكلم عن الأوضاع الاقتصادية في المجتمع القطري في الفترة التي سبقت ظهور البترول أوضح أن هذا المجتمع انتقل منذ استخراج البترول في عام ١٩٤٩ وبالتدرج من مرحلة الاقتصاد البسيط والتقليدي والـذي يعتمد على ما توفره له البيئة الطبيعية والظروف الأيكولوجية المحيطة به إلى مرحلة أكثر تطوراً تعتمد إلى جانب الاقتصاد التقليدي على الموارد المـالية الضخمـة التي ساهمت في إقـامـة العـديد من المشروعات والصناعات والخدمات في المجتمع القطري ، وذكر خصائص نظرية تميز المجتمعات البسيطة وما ينطبق منها على المجتمع القطري . وهذا شيء جيد من حيث تطويع النظرية وتـطبيقهـا على واقـع مجتمـع الـدراسـة . وأولى هذه المميزات المتصلة بالحياة الأيكولوجية هي عدم التنوع في موارد الثروة الكبرى واعتماد المجتمع القطري على عدد قليل من هذه المصادر . لأن موقع قطر داخل المياه من ثلاث جهات جعل أغلب سكانها يعتمدون على ما توفره لهم هذه المياه من موارد ، وهذا ما لاحظه البـاحث في تشابه المجتمع القطري مع قبيلة النوير بجنوب السودان من هذه الزاوية . كما نشاهد عند النوير أن الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية تدور حول الأبقـار ، فالبقـرة عنـدهم وسيلة لتقديم القرابين والأضحيات كما تدور حولها مختلف الطقوس شبه الدينية . وفي المجتمع القطري يعتمد الناس على البحر في الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وصيد السمك وان كان اللؤلؤ يمثل الأهمية الكبرى لدى المجتمـع . وإن انشغـال الناس وانصرافهم إلى الغوص جعلهم يبتعدون عن أنشطة وموارد أخرى للثروة لأن الاشتغال بالغوص سواء كان الابحار بحثاً عنه أو للاتجـار فيه جعلهم يتركون الصحراء والرعي كمصدر للثروة فيما عدا الفئة القليلة التي تنتمي إلى بطون بدوية والتي تنتحـل صفة البداوة وبالتالي تعتبرها المصدر الوحيد للثروة . وهذا ما نجده أيضاً عند النوير فاهتمامهم بتربية الأبقار كمصدر وحيد للثروة والتقديس جعلهم في غفلة من استغلال الثروة الحيوانية الهائلة التي تتمثل في كثير من الحيوانات البرية والطيور لدرجة أنهم ينظرون بعين

الازدراء إلى الشعوب التي تعتمد في طعامهم على لحم الحيوانات الأخرى غير الماشية والأبقار على الخصوص .

وعندما تعرض الباحث لشرح الأوضاع الاقتصادية ذكر أن عدم التنوع في مصادر الثروة جعل الناس يعتمدون على البحر كمصدر رئيسي لرزقهم وعبر بقوله «ان اعتمادهم على ما يوفره البحر لهم من حاجات مادية تمثل قيماً اقتصادية واجتماعية في نظر الناس ، لدرجة أن نفس القيم الروحية والدينية تدور حولها» . فالباحث لم يتعمق في تفصيل هذا الجزء ، ولم يوضح لنا كيف أن القيم الروحية والدينية تدور حول ما يوفره البحر من موارد .

وهناك ميزة أخرى هامة متصلة بالظروف البيئية السائدة في هذه المجتمعات البسيطة نجدها في المجتمع القطري في ذلك الوقت وهي انشغال الناس وارتباطهم ارتباطاً تاماً بمورد الطعام اليومي أو الفصلي وهي ميزة متصلة اتصالاً وثيقاً بالميزة السابقة ومترتبة عليها بالضرورة . ولعب البحر دوراً هاماً في حياة السكان فأصبح يشكل تلك الحياة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وكان المنفذ الوحيد لأهل قطر من الحياة الصعبة التي يحيون فيها على أرض صحراوية وكان البحر مصدر الرزق الأول في مرحلة ما قبل النفط ونجد أن الرجال يتجهون صوب البحر بحثاً عن اللؤلؤ في أعماقه ثم الاتجار به وفي هذا يتحملون المخاطر والصعاب من أجل الوصول إلى مغاصات اللؤلؤ النادرة .

وخصص الباحث جزءاً كبيراً في هذا الفصل للتحدث عن موضوع الغوص لما له من أهمية في النشاط الاقتصادي لمجتمع ما قبل النفط ، وقدم عرضاً وصفياً لموسم الغوص بدأه بتعريف الغوص الذي ظل مهنة مألوفة ومعروفة طوال القرون الماضية تخضع في ازدهارها أو تدهورها لعوامل مختلفة . ومهنة الغوص من أكثر المهن التي مارسها الإنسان صعوبة وخطورة وشدة ، فيها عناء وتعب وصاحبها يحتاج إلى الصبر الطويل .

وخلص إلى القول بأن المجتمع قبل ظهور النفط كان مجتمعاً رعوياً يعتمد على الصيد سواء كان اللؤلؤ أو السمك أو القنص أو الرعي. وكانت المهن بالتالي محدودة ترتبط باحتياجات البيئة ، فكان هناك عمال البحر والنجارون وصغار التجار وخاصة تجار المواد التموينية والأخشاب ومولو رحلات الغوص بالإضافة إلى البدو الرعاة . هذه المهن كانت متشابهة وبسيطة ونابعة من البيئة المحيطة بالمجتمع ، ولكن بعد التطور والنمو الاقتصادي الذي واكب عملية انتاج البترول تغيرت المهن وتعددت طبقاً للمستوى الاقتصادي الجديد فتغيرت نظرة السكان إلى البحر الذي كان مصدر الرزق وجذبت شركات البترول جميع المشتغلين بصيد اللؤلؤ .

وقد لاحظت على الجزء الخاص بالغوص أنه لا يخرج عن ما تناولته بعض الدراسات التي ركزت على مجتمعات الخليج والتي تناولت فترة الغوص غير أنها لم تحلل بناء المجتمع قبل اكتشاف النفط ، ونظرت إلى فترة الغوص في سياق تقليدي ولم تنظر إليه في سياق تغيري على اعتبار أن التغير جاء مع تدفق عائدات النفط ، وما كان التطرق إلى مجتمع الغوص إلا بمثابة مقدمة ضرورية لاستعراض حالة الجمود والثبات التي كان يتميز بها المجتمع . ويجب أن لا تلهينا دراسة النفط كمتغير أساسي عن دراسة مجتمعات ما قبل النفط وتطوراتها التاريخية فضلاً عن أنساقها القيمية الخاصة لأن فهم تأثيرات الثروة النفطية لا ينفصل عن فهم الظروف التاريخية (البنائية والثقافية) التي عاشتها هذه المجتمعات قبل ظهور النفط . كذلك فان على الباحث أن يشير إلى منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني للؤلؤ الطبيعي ساهمت في انصراف الناس عن الغوص ، لأنه لو توافرت وسائل التكنولوجيا الحديثة لصيد اللؤلؤ في الخليج آنذاك لكانت هناك صفة الاستمرارية لهذه المهنة التي اندثرت .

أما العنصر الثاني وهو الوحدات القرابية فقد قسمه الباحث إلى : الأسرة القطرية - الزواج والمهر - العلاقات القرابية . وأوضح أن كثيراً من الدارسين

لاحظوا دور الأسرة في حياة المجتمعات باعتبارها الوحدة الاجتماعية التي تدور في اطارها حياة الفرد ، وتعددت أشكال الأسرة نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها . ونظراً لذلك فانه أصبح من الملائم أن يضاف إلى كلمة أسرة صفة تحدد شكلها فيطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة والتي تقيم في مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والأناث ، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة الذين يقيمون في نفس المسكن ، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة أو الأب الأكبر . وقد تأثرت الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمع القطري فتغير بناؤها وتقلصت وظائفها وأخذت تتجه إلى ما يسمى بالأسرة النووية التي تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهم . إلا أن الباحث وصل إلى نتيجة أن الأسرة مازالت تتبع نفس خصائص الأسرة الممتدة من ناحية العلاقات وشبكة الروابط الاجتماعية والعائلية .

ويعتبر هذا الفصل من ضمن فصول الدراسة الميدانية من البحث ونجد في ثناياه كثيراً من البيانات الإحصائية ودلالاتها إلا أنه لم يتعمق في شرح البيانات ، إنما أشار إليها بسطحية ودون أن يربط هذه البيانات بالنظريات السابقة في كل موضوع .

وذكر الباحث تعريفاً للزواج بأنه يستخدم كاصطلاح للتعبير عن وضع اجتماعي ويمكن تعريفه بهذا المعنى كرابطة تربط بين رجل وامرأة أو أكثر تعترف بها العادة أو القانون وينطوي على حقوق وواجبات معينة بين طرفي ذلك الاتحاد الذي ينتج عنه أطفال ، وعرض للزواج عند الشعوب البدائية من واقع الدراسات الأنثربولوجية ، ثم بين أنواع الزواج فهناك الزواج الداخلي أي الزواج من داخل القبيلة ، والزواج التعددي ، والزواج الأحادي والزواج الخارجي أو الاغترابي . ثم انتقل إلى وصف الزواج في المجتمع القطري قديماً وحديثاً فكان عرضاً وصفياً مقارناً حيث أن المجتمع القطري كغيره من المجتمعات يتناول

الـزواج من خلال نظامـه القبـلي الذي يسود مجتمعه ودائماً ما يتم الزواج داخل العـائلة الـواحـدة أو القبيلة الواحدة أي ما يسمى «بالزواج الداخلي» . وإذا استثنينا بعض الزيجات التي تتم خارج نطاق القبيلة أو العائلة الممتدة فانها تكون من قبيلة أخرى أو عائلة تجاريها في النسب والأصل والقوة والمكانة . وغالباً ما ترجع هذه القبائل والعائلات إلى أصول واحدة وان كانت بعيدة . وأوضح أن الزواج في المجتمع القطري له عادات وتقاليد متوارثة لكن مع حدوث التغير بعد النفط تغـير الكثـير من العادات والتقاليد في الزواج ، وتطورت تلك العادات وتغيرت في بعض منها ، وان كانت ما تزال تحافظ على بعض العادات القديمة ، فمثلاً «مهر العروس» نجد ظاهرة المغالاة في ارتفاع المهور مما نتج عنه في بعض الأحيان أن يلجأ الشباب القطري إلى الزواج بأجنبيات سواء كن عربيات أو من جنسيات أخرى . وأثبت الباحث عنصر الزواج وما طرأ عليه من تغيّر بتحليله بجداول الاستبيانات الذي طبقت على عينة الدراسة . وكان من النتائج التي توصل إليها قوله «ان سن الزواج لدى الفتاة ما بين ١٤-١٥ سنة ، ولكنه ارتفع الآن بسبب التعليم ولكن ليس مهماً أن تنهي الفتاة تعليمها» .

هذه نتيجـة تعسفية إذ أنه أصبح من الضروري أن تكمل الفتاة تعليمها ووصل الوعي لدى الآباء إلى درجة رفض تزويج بناتهم حتى ينهين تعليمهن ، لأن المؤهل العلمي أصبح في نظر المجتمع عاملاً مهماً جداً في حصول الفتاة على مركز اجتماعي لها في المجتمع . كذلك يؤخذ عليه أنه لم يعالج نتائج البيانات الإحصائية معالجة مستفيضة مبنية على أسس نظرية ، وإنما اكتفى بعرض النسب فقط .

والفكرة الأساسية التي أراد الباحث أن يوضحها عن العلاقات القرابية أن نظام العائلة الممتدة هو النظام الذي يسود في المجتمع القطري وان كانت العائلة حالياً تتجه نحو ما يسمى بالعائلة النووية كنتيجة للتحضر والتغير الذي حدث في المجتمـع ، وعنـدمـا تحدث عن العلاقات القرابية ذكر أن النسب والاقامة

أبـوي ، وهـذا يرجع إلى التراث الديني الذي ينسب الابن لأبيه وانتماء الإبن والأب للقبيلة ، والانتماء القبلي ليس بهدف الرابطة السياسية والوحدة السياسية فقط وإنـما للاشـتراك في نفس العـادات والتقاليد والانتماء إلى أصول أو فروع واحـدة ، ونطاق القرابة في العائلة القطرية نطاق واسع لأنه لا يشير فقط إلى الأقارب داخل الأسرة الأساسية ، وإنما يشمل جميع الاجداد والجدات والاعمام والاحفاد ، ولذلك تعتبر القرابة نظام اجتماعي مهم كما أن مصطلحات القرابة هي أساليب التخاطب العادية بين الناس . فجميع الأقارب يطلق عليهم أبناء العم سواء الذكور أو الأناث ، ويسمى الجد «بالأبو العود» أي الأب الكبير ، والجـدة تسمى «الأم العـودة» وجميع أقرباء الأب يطلق عليهم «أعمام» بالنسبة للذكور ، و«عمات» بالنسبة للاناث ، أما عن أقرباء الأم فيطلق على الذكور منهم «اخـوال» والانـاث «خـالات» . كما يلاحظ أن القـرابـة تنقسم إلى أقـارب مبـاشرين ، وهم الأب والابن والبنت ، وأقارب غير مباشرين مثل أبناء العم وأبناء الأخ وبنات الأخت .

وتـوصـل الباحث إلى نتائج من دراسته لعنصر العلاقات القرابية إلى أنها تغيرت بعض الشيء وخاصة بعد تطور التعليم وتعرف الشباب على المجتمعات الأخـرى عن طريق السفـر . فحـدث صراع بين القـديم والحـديث نتج عنه اضطراب في العلاقات العائلية . وأيضاً قلّت سلطة الأب وحصل الأبناء على حرية أكثـر ، وتحـرروا من السلطة الأبـوية القـديمـة ، وبدأوا يدلون بآرائهم ويناقشون ويحددون أسلوب حياتهم .

وأشير هنا إلى أنه بالرغم من هذا التغير إلا أن الفرد ظل تابعاً في انتمائه إلى القبيلة وهذا يرجع إلى قوة الانتماء العرقي والقبلي .

وقد اختتم الباحث مناقشته لفصول كتابه بعرض تاريخي ومقارن عن الحياة القبلية في قطر ووسائل الضبط الاجتماعي . فوجد أن العرف والقيادات والزعامة والدين ومجموعة القيم الثابتة والرأي العام هي أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع القبلي القطري .

ان التطور السياسي للحياة القبلية في قطر لم يشهد قبل مطلع الخمسينيات أية ملامح لجهاز إداري أو تنظيم حكومي بالمعنى المألوف حديثاً ، بل كان الشيخ يمارس سلطاته من خلال الاتصال المباشر بأبناء قبيلته أو برعيته عن طريق أعوانه الذين يعملون في ديوانه . وقد كان للحماية البريطانية أثر واضح في إدخال بعض التنظيمات ووضع القواعد المدونة بعد الحرب العالمية الثانية ، كما ساعد المستشارون الانجليز في إنشاء عدد من الإدارات ، واعتماد أسلوب القرارات ، وتوثيق المعاملات وتنظيم السجلات بعد أن كانت القرارات شفهية . ومع مطلع الستينيات بدأت ملامح الجهاز الإداري تتبلور بشكل تدريجي حتى تطورت في الوقت الحالي ، وأصبحت الحياة القبلية تحكمها القوانين والنظم في مجتمع الدولة الجديدة .

وبعد هذا العرض والمراجعة فإن لي بعض الملاحظات :

كان على الباحث في الجزء النظري من الدراسة أن يتعمق في مجال الدراسات الانثربولوجية أكثر مما فعل لأنه بحكم أن نوع الدراسة انثربولوجية فهو لم يعط هذا الجانب حقه من التحليل . وهذا ربما يرجع إلى ما ذكره الباحث عن عدم توفر الأساس النظري الذي يوجه الدراسات الحقلية حول مدينة الدوحة باعتبارها مدينة حضرية . وغلب عليها طابع الدراسة الوصفية .

النظرة العامة لفصول الكتاب توضح أن الباحث قد وضع خلاصة في نهاية كل فصل مما يسر على القارىء أن يؤلف بين أوجه التشابه والاختلاف وخاصة في البيانات المتعلقة بالسكان .

وضع الباحث تساؤلات في بداية الدراسة وهي بمثابة قضايا وفروض البحث وأجابت الدراسة بمحتواها النظري والميداني على هذه التساؤلات ، وتوصل إلى النتائج التي يهدف الوصول إليها ورأى أن قطر قد حافظت على

معـدلات النمو الحضري ، وهذا نتيجة للتطور الاقتصادي والنهضة التعليمية وتنـوع المهن وتعـددها ، وأصبحت الدوحة مدينة حضرية لها خصائص المدن المتحضرة ، الأمر الذي يجعل من المجتمع القطري بصفة عامة مجتمعاً يعيش مرحلة التحول إلى مجتمع حضري .

ان التطوير في الحياة الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة المضمونة التي يمكن عن طريقها الاستمرار في تحسين ظروف الحياة ورفع مستوى المعيشة وإحداث التغيرات في الحياة الاجتماعية ، وقد أضافت دراسة الباحث شيئاً جديداً في مجال العلم والمعرفة لأنها كانت من ضمن أوائل الأبحاث التي اهتمت بدراسة التحضر في المجتمع القطري من منطلق انثربولوجي .

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مركز الوثائق والدراسات الانسانية
جامعة قطر

قائمة باصدارات المركز	السعر بالريال القطـــري
١ - الرصيد السكاني لدول الخليج العربية - ١٩٨٢ م .	٣٠ ر.ق
٢ - ديوان الشاعر احمد بن يوسف الجابر-جمع وتحقيق - ١٩٨٣م.	٢٥ ر.ق
٣ - الكثبان الرملية في شبه جزيرة قطر - جـ١ - ١٩٨٣ م .	٢٠ ر.ق
٤ - الصحافة القطرية والقضايا العربية - ١٩٨٤ م .	١٥ ر.ق
٥ - الكثبان الرملية في شبه جزيرة قطر - جـ ٢ -١٩٨٥ م .	٢٠ ر.ق
٦ - القصة القصيرة في قطر - دراسة فنية اجتماعية - ١٩٨٥م .	١٥ ر.ق
٧ - الدوحة : المدينة الدولة - ١٩٨٥ م .	٢٠ ر.ق
٨ - مدينة الخور - دراسة مسحية اجتماعية - ١٩٨٥ م .	٢٠ ر.ق
٩ - الحرب في اليمن - دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، مترجم ١٩٨٥م.	١٥ ر.ق
١٠ - الشرق الاسلامي في عهد الايلخانيين - أسرة هولاكو خان ، ١٩٨٧م.	٤٠ ر.ق
١١ - مؤشرات في الشخصية المنوالية القطرية - دراسة ميدانية - ١٩٨٧ م .	١٥ ر.ق
١٢ - الترجمات العربية لرباعيات الخيام - ١٩٨٨ م .	٢٠ ر.ق
١٣ - المدينة العربية الخليجية - ١٩٨٨ م .	٣٠ ر.ق
١٤ - جغرافية النبات - مترجم ١٩٨٩	١٥ ر.ق